وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 26 نوفمبر 2023

أخبار الطاقة

المملكة تكشف عن أعمال منتدى مبادرة السعودية الخضراء

تركي بن منصور

الرياض

كشفت المملكة العربية السعودية اليوم عن جدول الأعمال وقائمة المتحدثين في النسخة الثالثة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء، الذي يُقام تحت شعار «من الطموح إلى العمل»، بتاريخ 4 ديسمبر 2023م بالتزامن مع انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) على أرض مدينة إكسبو دبي، ويجمع المنتدى نخبة من الشخصيات المؤثرة، وخبراء المناخ، وكبار المسؤولين الحكوميين، والرؤساء التنفيذيين بهدف تبادل الأفكار والرؤى ومناقشة أفضل السبل المتاحة لمواجهة التحديات المناخية.

وتشمل قائمة المتحدثين في المنتدى السيد ويليام توماس وينترز الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد؛ والدكتورة أنجيلا ويلكنسون الأمين العام والرئيس التنفيذي لمجلس الطاقة العالمي؛ والسيد أوليفييه لو بوش الرئيس التنفيذي لشركة شلمبرجير؛ والسيد فرانسوا جاكو الرئيس التنفيذي لشركة إير ليكويد، وعدداً من الوزراء.

ويركز جدول أعمال المنتدى على عدة موضوعات أساسية تشمل ابتكار حلول الطاقة النظيفة وتطبيقها، والنظام البيئي للبحر الأحمر، وتمويل أنشطة العمل المناخي، وحماية المناطق البرية والبحرية في المملكة، كما يمثل المنتدى فرصة مثالية للجهات المعنية بالعمل المناخي لعقد حوارات مثمرة وتبادل الأفكار والرؤى، وتسليط الضوء على المنهجيات المبتكرة في التصدي للتحدّيات البيئية ودعم جهود العمل المناخي حول العالم.

وسيشهد المنتدى تنظيم مجموعة من الجلسات النقاشية التي تغطي أربعة محاور رئيسة «مجالات العمل البيئي في القطاع الصناعي»، و«مستقبل النظام المالي»، و«دور الابتكار في رحلة التحوّل»، و«التأثير الشامل للعمل المناخي».

وستتناول هذه الجلسات مجموعة من القضايا الملحة، بما في ذلك حلول مصادر الطاقة النظيفة، ومكافحة التصحر، والتقنيات المناخية المبتكرة، وحماية البحر الأحمر، والتخطيط الحضري المستدام، وتقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، وتقنيات الهيدروجين، والاستثمارات في تعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والإصلاحات المستمرة في المنظومة المالية العالمية، وفي عام التقييم العالمي لمدى التقدم المحرز على صعيد تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ، سيوفر منتدى مبادرة السعودية الخضراء 2023 منصة مهمة تسهم في تسريع الجهود العالمية لمواجهة التحديات المناخية.

ويمتد معرض مبادرة السعودية الخضراء، الذي يفتتح أبوابه طوال فترة انعقاد مؤتمر «كوب 28» لتسليط الضوء على المبادرات والمشاريع المتنوعة الجارية في المملكة حالياً بهدف بناء مستقبل أكثر استدامة للجميع، في خطوة تعكس التزام

المملكة الراسخ بتعزيز جهود العمل المناخي، وستشهد مبادرة السعودية الخضراء هذا العام تنظيم سلسلة حوارات تفاعلية تهدف إلى تمكين المزيد من الجماهير من التعرّف على أحدث توجهات العمل المناخي، ومن المقرر إجراء هذه الحوارات يومياً في جناح معرض المبادرة. وتسلّط هذه الحوارات الضوء على التوجهات المستقبلية في مجال الاستدامة بما يتماشى مع جدول أعمال مؤتمر «كوب 28»، كما تغطي مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك التقنيات الجديدة التي تسهم في تعزيز كفاءة الطاقة.

ويسلّط معرض مبادرة السعودية الخضراء الضوء على حجم وتنوع مبادرات العمل المناخي الجارية في المملكة، وقائمة الأفراد والهيئات والشركات التي تدعم هذه الجهود، ويتيح المعرض للزوار إمكانية الاطلاع على جهود المملكة والتقدم المستمر الذي تحرزه نحو تحقيق الأهداف الوطنية المحددة، كما يسهم في التعريف بمبادرات الاستدامة المتنوعة التي نجحت بالفعل في إحداث تأثير إيجابي في المملكة.

النفط يتراجع على أساس يومي ويسجل أول مكاسب أسبوعية في شهر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط الخام في أغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، إذ أدى إطلاق سراح بعض الرهائن في غزة إلى خفض علاوة المخاطر الجيوسياسية، لكن الأسعار حققت مكاسب للأسبوع الأول في أكثر من شهر قبل اجتماع أوبك+ الأسبوع المقبل لاتخاذ قرار بشأن تخفيضات الإنتاج في 2024.

وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت منخفضة 84 سنتا، بما يعادل 1 %، عند 80.58 دولارا للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.56 دولار، أو 2 %، عن إغلاق يوم الأربعاء عند 75.54 دولارا. ولم تكن هناك تسوية لخام غرب تكساس الوسيط يوم الخميس بسبب عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة.

وعادت المجموعة الأولى من الرهائن المحررين من غزة إلى إسرائيل يوم الجمعة، في اليوم الأول من هدنة مقررة مدتها أربعة أيام ومن المقرر أن يتم خلالها تبادل المزيد من الرهائن مع معتقلين فلسطينيين.

وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة أجين كابيتال في نيويورك: «إن حقيقة متابعتهم للأمر كانت مهمة لخفض علاوة المخاطر». وحقق كلا العقدين أول مكاسب أسبوعية لهما في خمسة أسابيع، حيث تستعد أوبك + لاجتماع سيكون فيه تخفيضات الإنتاج على رأس جدول الأعمال لضمان توازن الأسواق بسبب مخاوف الطلب وتزايد العرض، خاصة من المنتجين من خارج أوبك.

وفاجأت مجموعة أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء من بينهم روسيا، السوق يوم الأربعاء بتأجيل اجتماعها من 26 نوفمبر إلى 30 نوفمبر، بأمل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مستويات الإنتاج.

وقالت مصادر في أوبك+ إن المجموعة تقترب من التوصل إلى حل وسط مع منتجي النفط الأفارقة بشأن مستويات الإنتاج في 2024. وقال توني سيكامور، المحلل لدى آي جي: «يبدو أن النتيجة الأكثر ترجيحاً الآن هي تمديد التخفيضات الحالية».

وأدى التأخير المفاجئ في البداية إلى انخفاض العقود الآجلة لخام برنت بما يصل إلى 4 % وخام غرب تكساس الوسيط بما يصل إلى 5 % في التعاملات اليومية يوم الأربعاء. وظل التداول ضعيفا خلال عطلة الولايات المتحدة يوم الخميس.

وقال كريج إيرلام، كبير محللي السوق في وساطة التداول عبر الإنترنت، أواندا: «على الرغم من أنني لن أتفاجأ تمامًا

برؤية تسريبات أو تعليقات خلال عطلة نهاية الأسبوع لا يزال لها تأثير على أسعار النفط عند افتتاح الأسبوع المقبل، إلا أن الاجتماع الفعلي قد يريح عقول المتداولين إلى حد ما».

وجاءت نقطة مضيئة في شكل التوقعات الاقتصادية على المدى القريب في الصين، وقالت تينا تنغ، المحللة لدى سي إم سي ماركتس، إن البيانات الصينية الأخيرة والمساعدات الجديدة لقطاع العقارات المثقل بالديون يمكن أن تكون «إيجابية لاتجاه سوق النفط على المدى القريب».

لكن محللين يقولون إن هذه المكاسب قد يحد منها ارتفاع مخزونات الخام الأميركية وضعف هوامش التكرير، مما يؤدي إلى ضعف الطلب من المصافي الأميركية. وقال محللو ايه ان زد في مذكرة «التطورات الأساسية كانت هبوطية مع ارتفاع مخزونات النفط الأميركية».

ومع ذلك، تظل آفاق الصين على المدى الطويل فاترة. ويقول المحللون إن نمو الطلب على النفط قد يضعف إلى نحو 4 % في النصف الأول من عام 2024 حيث تؤثر أزمة القطاع العقاري على استخدام الديزل.

ومن المتوقع أن يظل نمو الإنتاج من خارج أوبك قويا، حيث تخطط شركة الطاقة البرازيلية الحكومية بتروبراس لاستثمار 102 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لزيادة الإنتاج إلى 3.2 ملايين برميل من المكافئ النفطي يوميا بحلول عام 2028، ارتفاعا من 2.8 مليون برميل يوميا. في عام 2024.

وقال محللو موقع إنفيستنق دوت كوم، تم تداول أسعار النفط بطريقة متباينة يوم الجمعة بعد العطلة الأميركية خلال الموسم السابق، حيث يتطلع المتداولون إلى اجتماع أوبك + الأسبوع المقبل للحصول على مزيد من الأخبار حول مستويات الإنتاج المستقبلية.

وقالوا حقق الخامان القياسيان أول أسبوع إيجابي في خمسة أسابيع، مع تداولهما بمكاسب أسبوعية بنحو 1 %، مع توقع على نطاق واسع أن تتفق منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا، في إطار المجموعة المعروفة باسم أوبك+، على الاتفاق لمزيد من التخفيضات في الإمدادات الأسبوع المقبل لضمان توازن الاسواق.

ومع ذلك، فإن المكاسب القوية التي شوهدت في بداية الأسبوع قد تضاءلت بسبب الأخبار التي تفيد بتأجيل اجتماع أوبك + إلى 30 نوفمبر، بعد أن كان من المقرر عقده في الأصل يوم الأحد، حيث أثار ذلك تكهنات حول مدى حجم الإنتاج المخطط له وتخفيضات الإنتاج.

وقال محللون لدى بنك آي ان جي، في مذكرة: «يقال إن العديد من الأعضاء سيناقشون أهداف الإنتاج الخاصة بهم للعام المقبل، وهي المستويات التي تم الإعلان عنها في يونيو». «هذا هو الحال على وجه التحديد بالنسبة لأنغولا والكونغو ونيجيريا، التي تم تخفيض أهداف إنتاجها منذ أن كافحت لتحقيق أهدافها لعام 2023. وتم الاتفاق على إعادة النظر في أهدافهم قبل نهاية هذا العام وربما تعديلها إلى الأعلى».

ومع ذلك، فإن هذه الدول الأفريقية هي أعضاء صغار نسبيًا في تحالف أوبك +، وسيكون مفتاح رد فعل السوق هو إذا وافقت المملكة العربية السعودية، القائد الفعلي للمجموعة، على تمديد خفضها الطوعي الإضافي بمقدار مليون برميل يوميًا حتى أوائل عام 2024.

كما تعطلت المكاسب الأكبر لهذا الأسبوع بسبب البيانات التي أظهرت زيادة أكبر بكثير من المتوقع في المخزونات الأميركية، مع بقاء الإنتاج الأميركي بالقرب من مستويات قياسية. وارتفعت مخزونات النفط الخام الأميركية بمقدار 8.7 ملايين برميل الأسبوع الماضي، ليصل إجمالي مخزونات النفط الخام التجارية الأميركية إلى ما يزيد قليلاً على 448 مليون برميل - وهو أعلى مستوى منذ يوليو.

وهذا هو الأسبوع الرابع على التوالي من الزيادة في المخزونات الأميركية، حيث يشكل المستوى القياسي للإمدادات الأميركية مشكلة لأوبك +، حيث يبدو أن الولايات المتحدة تأخذ حصتها في السوق بعيدًا عن كبار منتجي أوبك + حيث يقومون، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، بتخفيض الإنتاج لتعزيز توازن الإمدادات.

كما أشارت سلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة هذا الأسبوع إلى ضعف الأوضاع في الاقتصادات العالمية الكبرى. وأظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات من أستراليا ومنطقة اليورو واليابان أن النشاط التجاري ظل في حالة انكماش حتى نوفمبر، وسط ضغوط من ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم.

وينصب التركيز الآن على قراءات مؤشر مديري المشتريات من الصين، أكبر مستورد للنفط، والتي من المقرر صدورها الأسبوع المقبل. وفي حين ظلت واردات البلاد من النفط ثابتة هذا العام، فإن التراكم الهائل في مخزوناتها وحصص التكرير الأكثر صرامة أثار بعض المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الأشهر المقبلة.

وقال محللو أبحاث بنك أيه ان زد، النفط يتراجع مع سعي أوبك+ للتوصل لاتفاق قد يعزز مزيداً من تخفيضات الإنتاج قبل الاجتماع. وقالوا انخفض النفط بعد أن واجه صعوبة في تحديد الاتجاه في جلسة منخفضة الحجم، حيث تحاول أوبك + حل الخلاف حول حصص الإنتاج الذي أجبر المجموعة على تأجيل اجتماع محوري.

وتقوم منظمة البلدان المصدرة للبترول وشركاؤها بمراجعة المطالب المقدمة من الأعضاء الأفارقة بموجب اتفاق سابق، والعمل على تعديل أهداف 2024 المحددة لأنغولا ونيجيريا، وفقًا لأحد المندوبين. وفي الوقت نفسه، أطلقت حماس سراح 24 رهينة كانوا محتجزين في غزة بموجب اتفاق هدنة مدته أربعة أيام مع إسرائيل، مما أدى إلى تآكل علاوة المخاطر الناجمة عن الحرب.

وانخفض خام القياس العالمي برنت ليستقر عند أقل من 81 دولارًا للبرميل بعد أن تأرجح في نطاق يزيد على دولارين في تداولات منخفضة السيولة. كما واصل خام غرب تكساس الوسيط انخفاضاته اعتبارًا من يوم الأربعاء، ولم يتم تسوية العقد يوم الخميس بسبب عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة.

وكتب محللو كومرتس بنك، بما في ذلك باربرا لامبرشت، في مذكرة: «من المحتمل أن يتأرجح سعر النفط في معظم الأحيان

قبل الاجتماع». ويبدو أن المملكة العربية السعودية «لا تزال مستعدة لتحمل نصيب الأسد من خفض الإمدادات اللازمة لتحقيق الاستقرار في سوق النفط».

واضطر تحالف أوبك + إلى تأجيل اجتماع حاسم وسط محاولات لتحديد أهداف الإنتاج القادم، مما يلقي بظلاله من عدم اليقين بشأن سياسة المجموعة للعام المقبل. وتم تأجيل الاجتماع المخطط له مبدئيًا في نهاية هذا الأسبوع إلى 30 نوفمبر وستكون جلسة عبر الإنترنت بدلاً من جلسة شخصية.

ويتجه النفط الخام نحو خسارة شهرية متتالية، مع انخفاض الأسعار بنحو 20 % عن أعلى مستوى سجله في أواخر سبتمبر. وكان هذا الانخفاض مدفوعًا بعلامات زيادة الإمدادات من الدول غير الأعضاء في أوبك +، وارتفاع المخزونات الأميركية، وتلاشي العلاوة الناتجة عن الحرب بين إسرائيل وحماس. وفي الوقت نفسه، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن السوق قد يعود إلى الفائض في العام المقبل.

وقالت أوبك يوم الخميس إن الاجتماع سيعقد افتراضيا. وقال أحد المصادر، إنه يشعر «بثقة بنسبة 99 %» في أن أوبك+ ستتوصل إلى اتفاق في 30 نوفمبر. وقال مصدر ثان إنه «تم التوصل إلى تفاهم» بشأن قضية المنتجين الأفارقة. وقال مصدران آخران إن الاتفاق قريب.

وقال مندوب نيجيريا لدى أوبك غابرييل تانيمو أدودا يوم الخميس إنه ليس على علم بأي خلافات مع الأعضاء الآخرين في أوبك + بشأن أهداف الإنتاج لبلاده. وكانت نيجيريا وأنغولا من بين عدة دول حصلت على أهداف أقل في اجتماع أوبك+ الأخير في يونيو بعد سنوات من الفشل في تحقيق الأهداف السابقة.

وحتى أكتوبر، كانت أنغولا تضخ أقل من حصتها لعام 2024، وفقا لتقييمات مصادر مستقلة استشهدت بها أوبك. وتضخ نيجيريا ما يقرب من حصتها لعام 2024 البالغة 1.38 مليون برميل يوميا، لكن أقل من مستوى 2024 البالغ 1.58 مليون برميل يوميا الذي يتم النظر فيه بموجب تقييمات مستقلة.

وقال العديد من المحللين إنهم يتوقعون أن تقوم أوبك+ بتمديد أو حتى تعميق تخفيضات إمدادات النفط في العام المقبل من أجل دعم توازن الاسواق. وتنتظر السوق أيضًا معرفة ما إذا كانت المملكة العربية السعودية تمدد خفض الإنتاج الطوعي الإضافي بمقدار مليون برميل يوميًا، والذي من المقرر أن ينتهي في نهاية ديسمبر.

ويتوقع بنك جيه بي مورجان أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 83 دولارًا في عام 2024، وسط سوق مستقرة. وتستند التوقعات إلى توقعات المحللين بمرونة الطلب على النفط في الولايات المتحدة، ونمو الطلب القوي في الأسواق الناشئة، والاستقرار في الأسواق الأوروبية.

وبالنسبة لعام 2025، قال محللو جيه بي مورجان إنهم يتوقعون أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 75 دولارًا للبرميل. وكما هو الحال مع كثيرين آخرين، تعتمد التوقعات على تنبؤات بتحقيق مكاسب كبيرة في كفاءة استخدام الطاقة ونمو في مبيعات السيارات الكهربائية على حساب مركبات محركات الاحتراق الداخلي، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على

الوقود.

وفي الوقت نفسه، يتوقع البنك أيضًا ضعف الطلب على وقود الطائرات بعد الارتفاع الأخير. ومن حيث إجمالي الطلب، يتوقع محللو جيه بي مورجان لهذا العام نموًا قدره 1.9 مليون برميل يوميًا، ثم يضعف إلى 1.6 مليون برميل يوميًا في عام 2024.

وكتب محللو البنك: «على الرغم من الرياح الاقتصادية المعاكسة المستمرة، فإننا نرى الطلب مدعومًا بالأسواق الناشئة القوية والولايات المتحدة المرنة وأوروبا الضعيفة ولكن المستقرة». «ومن المرجح أن ينقلب تكوين الطلب، حيث من المقرر أن يأتي ثلثا مكاسب الطلب من التوسع الاقتصادي الشامل، في حين أن استمرار تطبيع وقود الطائرات سيساهم بالباقي».

وعلى جانب العرض، يتوقع جيه بي مورجان نموا في الإنتاج من خارج منظمة أوبك، الأمر الذي قد يقوض جهود المنظمة لإبقاء الأسعار فوق مستوى معين. وإذا كان نمو الإمدادات من خارج أوبك قويا بما فيه الكفاية، فقد يدفع برنت إلى ما دون 70 دولارا للبرميل.

وفي هذا السياق، قال محللو جي بي مورغان إنهم يتوقعون أن تبقي أوبك+ على الإنتاج لدعم الأسعار. وفي الوقت نفسه، انخفضت الأسعار في وقت سابق اليوم، لتعكس المكاسب التي حققتها يوم الاثنين بعد تقرير يقول إن أوبك + تدرس تخفيضات إضافية في الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع. وعلى الرغم من هذه الخطط، يبدو أن التجار يركزون على عدم اليقين بشأن الطلب مرة أخرى.

19 % ممن يعتزمون شراء سيارة جديدة يتجهون للمركبات الكهربائية

الرياض

رغم تفضيل المستهلكين في الشرق الأوسط لمحركات الاحتراق الداخلي لدى شراء سيارة جديدة، أظهر استطلاع جديد أجرته «بلومبرغ إنتلجنس» أنه من المتوقع أن يتسارع انتشار المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطارية في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وشهد أول استطلاع تجريه بلومبرغ إنتلجنيس لرغبات العازمين على شراء مركبة جديدة، شمل المستهلكين في دبي قبيل انعقاد مؤتمر الدول الأطراف 28، إقبالاً متزايداً من المستهلكين على المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطارية، بنسبة أعلى من نظرائهم الأوروبيين.

ووفق نتائج الاستطلاع، سوف يختار 19 % ممن يعتزمون شراء سيارة جديدة خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، شراء مركبة كهربائية تعمل بالبطارية، الأمر الذي يمثل تسارعاً من حصة أساسية في السوق تبلغ 2 %. وبالمقارنة مع أوروبا، بلغت هذه النسبة نفسها 16 %، من حصة أساسية تبلغ 15 %، ما يشير إلى نمو أبطأ. وتصدّرت تيسلا قائمة العلامات التجارية لشركات صناعة السيارات بنسبة 21 %، وحلت مرسيدس في المرتبة الثانية بنسبة 15 % وبي إم دبليو في المرتبة الثالثة بنسبة 12 %. وتصدرت هذه العلامات التجارية القائمة الأوروبية بالترتيب نفسه.

ومن شأن وضع سياسات تساهم في تعزيز أهداف التحول خلال مؤتمر الدول الأطراف 28 أن يزيد حصة المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطارية في السوق، ما يوفّر الفرصة لمركبات من علامات تجارية مصممة خصيصاً لمنطقة الخليج، مثل «سير»، لتفرض نفسها على السوق، حيث تستهدف «سير» قدرة إنتاج تبلغ 150 ألف وحدة في المملكة العربية السعودية، وذلك في إطار رؤية 2030. ويذكر أن شركة النقل القطرية المملوكة للدولة، إيكوترانزيت، قد أطلقت علامة تجارية للمركبات الكهربائية التي تعمل بالبطارية هي VIM.

وعلى نحو مشابه لأصحاب السيارات الأوروبيين، يبدو الالتزام بالعلامة التجارية بين مالكي السيارات في دبي قوياً، حيث رجّح 67 % من المستجيبين شراء سيارة من العلامة التجارية نفسها مجدداً، وتتمتع بي إم دبليو ومرسيدس بأعلى نسبة التزام، في حين تتأخر تويوتا وفورد عنهما.

وفي هذا الصدد، قال مايك دين، كبير محللي بلومبرغ إنتلجنس لقطاع صناعة السيارات: «لدى سؤالهم عن مخاوفهم بشأن امتلاك مركبات كهربائية تعمل بالبطارية، أشار المستجيبون إلى ارتفاع الأسعار وتراجع جودة البطارية مع الزمن، في حين ركّز المستجيبون الأوروبيون على غياب البنية التحتية للشحن والقلق من عدم كفاية البطارية للمسافات المطلوبة. ومن المرجح أن يتراجع القلق بشأن زمن التسليم الطويل، حيث تقلّ صعوبات الإمداد شيئاً فشيئاً، وإن كانت ما تزال تشكّل عائقاً. وبالنسبة لمن يشترون سيارات تيسلا، تحتل البنية التحتية لشحن البطاريات موقعاً متأخراً على قائمة مخاوفهم، نظراً لتمكنهم من التمتع بـ15 محطة شحن فائق السرعة في مختلف أنحاء دولة الإمارات ففي دبي، بلغ عدد محطات الشحن السريع العامة 370 محطة، وتستهدف الإمارة إنشاء ألف محطة بحلول عام 2026».

ورغم أن معظم المستجيبين فضلوا المركبات بمحرك احتراق داخلي (54 %)، أظهر استطلاع بلومبرغ إنتلجنس أن السيارات الهجينة هي الخيار الأكثر رواجاً بين المركبات الكهربائية (34 %)، الأمر الذي قد يخفف من المخاوف بشأن المسافة الممكن قطعها بالمركبة، وعدم وجود شبكة عامة لشحن البطاريات.
وفيما يخص العلامات التجارية، تهيمن تويوتا على سوق المركبات الكهربائية الهجينة، التي تتمتع بميزة كبيرة في التكلفة نتيجة الوفر الناجم عن حجم الإنتاج، في حين يتوقع أن تستفيد علامات تجارية مثل مرسيدس وبي إم دبليو وبورشه من الطلب على المركبات الهجينة القابلة للشحن بقابس كهربائي.

ورأى 81 % من المستجيبين أن أسعار السيارات الجديدة «أعلى من اللازم» في دبي، وشكل طول مدة التسليم مصدراً آخر للقلق لدى المستهلكين في دبي، حيث عبر 42 % عن استعدادهم لتغيير العلامة التجارية التي يشترون منها إذا اضطروا للانتظار أكثر من ثلاثة أشهر لاستلام السيارة الجديدة، وقال 74 % في المئة: إنهم سيفعلون المثل إذا تجاوزت فترة الانتظار ستة أشهر. وعلى جانب آخر، يشكل الالتزام بالعلامة التجارية عاملاً أساسياً في الوقت الذي تسعى فيه شركات صناعة السيارات إلى حماية حصتها في السوق من شركات تدخل السوق حديثاً مثل تيسلا، أو المركبات الكهربائية الصينية الأقل سعراً.

وختم مايك دين بالقول: «فرضت شركات صناعة السيارات مثل إم جي وتشانغان وجيلي نفسها في المنطقة، ولكن مبيعاتها من المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطارية قد تتراجع، نظراً لأن 75 % من المستجيبين عبروا عن درجات متفاوتة من القلق من امتلاك سيارة صينية الصنع، ولاسيما من حيث الجودة والأمان».

الأرض تحت الحصار

الرياض

ينعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرون للمناخ (كوب28) اعتبارًا من الخميس المقبل في الإمارات بعدد مشاركين غير مسبوق، وتطبعه معركتان كبيرتان حول تمويل تداعيات الاحترار المناخي والتخلي عن الوقود الأحفوري الذي يدفع استخدامه الفرط البشرية نحو أزمات مناخية جديدة.

سيحضر أكثر من 70 ألف شخص وهو عدد غير مسبوق في مؤتمرات كوب السابقة، بينهم الملك تشارلز الثالث إضافة إلى حشد كبير من رؤساء دول وحكومات ووزراء وممثلي منظمات غير حكومية وأصحاب أعمال ومجموعات ضغط وصحافيين. وينطلق المؤتمر الدولي في 30 تشرين الثاني/نوفمبر ويستمرحتى 12 كانون الأول/ديسمبر، ويعكف على مناقشة مسألة المناخ برعاية الأمم المتحدة.

وسيبدأ المؤتمر بمراسم افتتاح في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تليه «قمة القادة» التي تستغرق يومين ويلقي خلالها قرابة 140 رئيس دولة وحكومة كلمات، قبيل محادثات تستمرّ حوالى عشرة أيام. يبقى موعد انتهاء المؤتمر غير نهائي، إذ إنّ غالبًا ما يتمّ تمديده ليوم أو يومين.
خطوات قياسية

وأحد القرارات المنتظرة جدًا من كوب28 وينبغي أن يتخذ رسميا بالاجماع، يتعلق بـ«التقييم» الأول لاتفاق باريس حول المناخ المبرم عام 2015.

وخلص تقرير فني نشرته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي، كما كان متوقعا، إلى أن الجهود المناخية المبذولة حاليًا غير كافية وطرح على الطاولة مسألة التخلي عن مصادر الطاقة الأحفورية.

إلا أنّ الأمر متروك لحوالى 200 دولة لاتخاذ قرار بناء على الدروس المستخلصة من هذا التقييم الفني، علمًا أن عشرات الدول ترغب في تبني دعوة صريحة للحدّ من استخدام الوقود الأحفوري، وهو الأمر الذي لم يتنجح أي من مؤتمرات المناخ السابقة في تحقيقه.

ويُعوَّل كثيرًا على المؤتمر إذ يُفترض أن يشهد العالم العام الأكثر حرًا على الإطلاق في 2023، ما يؤجج موجات الجفاف والحرائق والفيضانات وغيرها من الكوارث. والالتزامات المناخية الحالية للدول في العالم أجمع ليست كافية على الإطلاق، ما يضع العالم على مسار احترار كارثي يراوح بين 2,5 و2,9 درجة مئوية خلال هذا القرن، وفقًا لتقديرات للأمم المتحدة نُشرت مؤخراً.

وخلص تقرير آخر للأمم المتحدة نُشر منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أن الالتزامات الراهنة للدول تؤدي إلى خفض

الانبعاثات بنسبة 2% بين 2019 و2030، بدلًا من نسبة 43% الموصى بها لحصر ارتفاع الحرارة بـ1,5 درجة مئوية مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

وحضّ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قادة العالم على «مضاعفة جهودهم في شكل استثنائي، مع طموحات قياسية وخطوات قياسية وحد قياسي للانبعاثات».

التخلص من الوقود الأحفوري

سيتم تناول عدد من المسائل الشائكة خلال المؤتمر، على خلفية انقسامات دولية بشأن الحرب في غزة وأوكرانيا.

وقالت لولا فاليجو، مديرة برنامج المناخ لدى معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية (Iddri) وهو مركز دراسات فرنسي، «إذا كان علي أن أتذكّر شيئين رئيسين في مؤتمر الأطراف هذا... سيكونان مسألة التخلص من الوقود الأحفوري ومسألة الخسائر والأضرار».
فيما يتعلّق بمصادر الطاقة الأحفورية، المسبب الرئيس لتغيّر المناخ، فقد ذُكر الفحم للمرة الأولى عام 2021 في مؤتمر كوب26 الذي عُقد في غلاسكو في بريطانيا. هذا العام، سيكون الموضوع محوريًا.

وتجدر الإشارة إلى نقطة مهمة هي أن المنظمات غير الحكومية تطالب بالتزامات بشأن الوقود الأحفوري في «قرار رسمي» يصدر عن كوب28، وبالتالي نصّ ملزم يُقَرّ برعاية الأمم المتحدة.

إذ إنّ الرئاسة الإماراتية للمؤتمر ستكثّف «الالتزامات» الطوعية بزيادة استخدام الطاقات المتجددة ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030 في قطاعات النووي والزراعة والصحة وغيرها، وهي نصوص لا تتمتع بقيمة نصّ أممي ملزم تتبناه كافة الدول في ختام مؤتمر الأطراف.

انقسامات عميقة

ورأت مؤسسة منظمة «ديستينايشن زيرو» Destination Zero الكندية غير الحكومية كاترين أبرو أن «الإرادة العامة للرئاسة الإماراتية (للمؤتمر) هي أن تشغل الأطراف بعدد كبير من الالتزامات الطوعية». وأضافت أن «هذا أمر مثير للقلق للغاية لأنه مؤتمر الأطراف للتقييم العالمي، وبالتالي إنه (مؤتمر لتحمّل) المسؤولية، وليس مؤتمرا للالتزامات الطوعية».
وهناك مسألة أخرى تنقسم الآراء بشأنها هي صندوق «للخسائر والأضرار» المناخي للدول الأكثر تضررًا من التغيّر المناخي.
وقد أقرّ أخيرًا مؤتمر كوب27 الذي عُقد العام الماضي في مصر إنشاء هذا الصندوق، على خلفية توترات حادة بين دول الشمال ودول الجنوب.

ومطلع تشرين الثاني/نوفمبر، تمّ التوصل إلى تسوية هشّة لإنشاء الصندوق موقتاً في البنك الدولي. لكن لا يزال ينبغي حلّ مسائل حاسمة في دبي وبينها قيمة الأموال والجهات المساهمة والدول المستفيدة... وقد تعمّق هذه المسائل الانقسامات التي يشهدها العالم أصلًا في ظلّ الأوضاع الجيوسياسية المتوترة.

لكنّ المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إنغر أندرسن ذكّرت بأنه «لا يمكن أخذ استراحة» في قضية المناخ.

ظاهرة «إل نينيو» ستستمر حتى الربيع

أعلنت الأمم المتحدة أن ظاهرة «ال نينيو» المناخية، المصحوبة بشكل عام بارتفاع درجات الحرارة العالمية، ستستمر خلال الشتاء والربيع المقبلين، متوقعة ارتفاع درجات الحرارة في عام 2024.

وبحسب نشرة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، فإن احتمال استمرار الظاهرة الدورية فوق المحيط الهادئ حتى نيسان/أبريل 2024 يبلغ 90%. ومن المرجح أيضاً أن تصل ظاهرة «ال نينيو» خلال مرحلة الذروة إلى «شدة عالية»، وفق المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

وفي أيلول/سبتمبر، «أظهرت درجات الحرارة السطحية في وسط المحيط الهادئ الاستوائي الشرقي مستويات شبيهة بتلك المسجلة عندما تكون شدة ظاهرة +ال نينيو+ معتدلة»، وفق المنظمة التي أشارت إلى «درجات حرارة تحت سطح شرق المحيط الهادئ الاستوائي أعلى بكثير من المتوسط».

وقد «دعم هذا المحتوى الحراري الأعلى من المعتاد زيادات مطردة في درجات حرارة سطح البحر خلال الأشهر الأربعة الماضية، ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادات أخرى (وإن كانت أصغر) في درجات الحرارة هذه في الأشهر المقبلة، اعتماداً على شدة التقلبات بين الغلاف الجوي والمحيطات وطبيعتها»، بحسب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

وبحسب الخبراء، و»مع الأخذ في الاعتبار تطور الحلقات الدافئة الماضية بالإضافة إلى أحدث التوقعات طويلة المدى»، فإن التراجع التدريجي لظاهرة ال نينيو يُتوقع أن يحدث فقط في الربيع الشمالي من عام 2024، في حين أن احتمال حدوث تأثير تبريد مرتبط بظاهرة لا نينيا شبه معدوم. وبعد صيف شهد أعلى متوسط درجات حرارة عالمية على الإطلاق، أشار مرصد كوبرنيكوس الأوروبي في أيلول/سبتمبر الماضي إلى أنه «بالنظر إلى الحرارة الزائدة على سطح المحيطات، فمن المرجح أن يكون 2023 العام الأكثر سخونة (...) الذي شهدته البشرية».

معدلات حرارة قياسية

شهد العالم الشهر الفائت أكثر أشهر تشرين الأول/أكتوبر دفئاً على الإطلاق، لتتواصل بذلك سلسلة الأرقام القياسية الشهرية في الحرارة منذ حزيران/يونيو، وفق ما أعلن مرصد كوبرنيكوس الأوروب ، متوقعاً بصورة «شبه مؤكدة» أن تحطم السنة الحالية الرقم القياسي السنوي لعام 2016.

ومن شأن هذا المنحى الاحتراري المتعاظم، الذي يُترجم بموجات جفاف مرادفة لمجاعات أو حرائق مدمرة أو أعاصير، أن يعزز تحذيرات العلماء التي سيتردد صداها بقوة خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين للمناخ (كوب28) الذي تستضيفه مدينة دبي الإماراتية بين 30 تشرين الثاني/نوفمبر و12 كانون الأول/ديسمبر.

وقالت نائبة رئيس خدمة التغير المناخي في مرصد كوبرنيكوس سامانثا بورغيس في بيان «يمكننا أن نقول بشكل شبه مؤكد أن 2023 سيكون العام الأكثر دفئاً على الإطلاق»، وأن «الشعور بالحاجة الملحّة إلى اتخاذ إجراءات مناخية طموحة في الفترة التي تسبق مؤتمر +كوب+28 بات أقوى من أي وقت مضى».

ومع متوسط حرارة بلغ 15,38 درجة مئوية على سطح الكرة الأرضية، تخطى الشهر الفائت الرقم القياسي السابق المسجل في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بمقدار 0,4 درجة مئوية، بحسب مرصد كوبرنيكوس. ويُعتبر هذا الوضع «استثنائياً» بالنسبة لدرجات الحرارة العالمية. ولفت المرصد إلى أن تشرين الأول/أكتوبر 2023 «أكثر دفئا بمقدار 1,7 درجة مئوية مقارنة بمعدلات تشرين الأول/أكتوبر خلال الفترة 1850-1900»، أي قبل تأثير انبعاثات الغازات الدفيئة البشرية. ومنذ كانون الثاني/يناير، سجل العالم معدلات لدرجات الحرارة هي الأكثر دفئاً على الإطلاق خلال الأشهر العشرة الأولى من العام: 1,43 درجة مئوية فوق معدل الحرارة بين الأعوام 1850 إلى 1900، بحسب المرصد الأوروبي.

المخزونات النفطية تؤثر في ديناميكيات الأسواق .. توقعات باعتدال الطلب خلال 2024

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

حققت أسعار النفط الخام أول مكاسب أسبوعية لها خلال خمسة أسابيع، وذلك في الوقت الذي يستعد فيه وزراء الطاقة في تحالف «أوبك +» لعقد اجتماع تحتل معدلات الإنتاج صدارة جدول أعماله.

وفي هذا الإطار، أوضح تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، أن أسعار النفط الخام تراجعت في ختام الأسبوع الماضي، ولكنها سجلت أول مكاسب أسبوعية بعد أربعة أسابيع من التراجع، بينما تسعى «أوبك +» إلى الحفاظ على وحدة عملها وتدارك أي تباين في تقديرات الموقف بشأن حصص الإنتاج.

وأشار التقرير إلى قيام «أوبك +» بمراجعة المطالب المقدمة من الأعضاء الأفارقة بموجب اتفاق سابق، والعمل على تعديل أهداف 2024 المحددة لأنجولا ونيجيريا.

ولفت التقرير إلى تراجع خام القياس العالمي برنت ليستقر عند أقل من 81 دولارا للبرميل بعد أن تأرجح في نطاق يزيد على دولارين في تداولات منخفضة السيولة، بينما واصل خام غرب تكساس الوسيط انخفاضاته بدءا من الأربعاء، وقد أعقب ذلك عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة.

ونقل التقرير عن «كومرتس بنك»، أنه من المحتمل أن يتأرجح سعر النفط في معظم الأحيان قبل الاجتماع الوزاري لتحالف «أوبك +».

ولفت التقرير إلى اتجاه النفط الخام نحو تسجيل خسارة شهرية جديدة مع انخفاض الأسعار بنحو 20 في المائة عن أعلى مستوى سجله في أواخر سبتمبر الماضي، وكان هذا الانخفاض مدفوعا بعلامات زيادة الإمدادات من الدول غير الأعضاء في «أوبك +» وارتفاع المخزونات الأمريكية، وتلاشي العلاوة الناتجة عن الصراع في المنطقة.

وأضاف التقرير، أن وكالة الطاقة الدولية تتوقع أن تعود السوق النفطية إلى الفائض في المعروض العالمي من النفط الخام في العام المقبل.

من جانب آخر، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، أن كلا من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط أظهر تغييرات طفيفة، حيث أجلت «أوبك +» اجتماعها الوزاري لمناقشة مستويات الإنتاج، كما تأثرت معنويات السوق بتوقعات خفض الإمدادات من قبل «أوبك +» والتطورات الاقتصادية في الصين.

وأضاف التقرير أن مخزونات النفط والنمو القوي للإنتاج من خارج «أوبك»، بما في ذلك خطط بتروبراس لزيادة الإنتاج، أثر كثيرا على ديناميكيات السوق.

ولفت التقرير إلى استقرار أسعار العقود الآجلة لخام برنت في ختام الأسبوع الماضي، حيث أبقى المتداولون مخزونهم جافا قبل اجتماع «أوبك +»، الذي قد يؤدي إلى اتفاق على مزيد من تخفيضات الإمدادات.

وأشار التقرير إلى أن كلا العقدين سجلا أول مكسب أسبوعي لهما في خمسة أسابيع مدعومين ببعض الأمل في أن تتمكن مجموعة المنتجين «أوبك +» بقيادة السعودية من خفض العرض لتحقيق التوازن في السوق حتى 2024.

وذكر التقرير، أن «أوبك +»، فاجأت السوق بإعلان أنها ستؤجل اجتماعا وزاريا لمدة أربعة أيام حتى 30 نوفمبر، مشيرا

إلى أن النتيجة الأكثر ترجيحا الآن هي تمديد التخفيضات الحالية، موضحا أن التأخير المفاجئ أدى في البداية إلى انخفاض العقود الآجلة لخام برنت بما يصل إلى 4 في المائة وخام غرب تكساس الوسيط بما يصل إلى 5 في المائة في التعاملات اليومية الأربعاء الماضي.

وأشار التقرير إلى بقاء التداولات ضعيفة بسبب العطلة في الولايات المتحدة، لافتا إلى أنه في الوقت نفسه دعمت التوقعات الاقتصادية على المدى القريب في الصين معنويات السوق.

ونوه التقرير إلى أن البيانات الصينية الأخيرة والمساعدات الجديدة لقطاع العقارات المثقل بالديون، يمكن أن تكون إيجابية لاتجاه سوق النفط على المدى القريب.

وعد التقرير أن هناك عوامل تحد من ارتفاع أسعار النفط في الولايات المتحدة، خاصة نمو مخزونات الخام وضعف هوامش التكرير، ما أدى إلى ضعف الطلب الأمريكي.

وأضاف التقرير أنه مع ذلك، فإن توقعات الصين على المدى الطويل تبدو فاترة، ويقول محللون، إن نمو الطلب على النفط قد يضعف إلى نحو 4 في المائة في النصف الأول من 2024، إذ تؤثر أزمة القطاع العقاري على استخدام الديزل.

وتوقع التقرير أن يظل نمو الإنتاج من خارج «أوبك» قويا، حيث تخطط شركة الطاقة البرازيلية الحكومية بتروبراس لاستثمار 102 مليار دولار على مدى الأعوام الخمسة المقبلة لزيادة الإنتاج إلى 3.2 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميا بحلول 2028، ارتفاعا من 2.8 مليون برميل يوميا في 2024.

ولفت التقرير إلى انتهاء التأرجح في أسعار النفط الذي شهدناه خلال الأسابيع الماضية مع انتظار السوق لاجتماع «أوبك»، والذي تم تأجيله من هذا الأسبوع إلى 30 نوفمبر وتغير من اجتماع حضور إلى حدث عبر الإنترنت.

وأفاد التقرير باستقرار العقود الآجلة لخام برنت ضمن إطار ضيق يراوح بين 81 و83 دولارا للبرميل طوال الأسبوع، مع إبقاء العطلة في الولايات المتحدة على التطورات الرئيسة في السوق النفطية، وقد تم تعويض التوقعات الأفضل لقطاع العقارات في الصين من خلال ارتفاع المخزونات الأمريكية، لذلك ستكون «أوبك +» هي التي تحدد الاتجاه للتسعير في الأسابيع المقبلة.

ونقل التقرير عن بنك ستاندرد تشارترد في الولايات المتحدة، تأكيده ارتفاع أحجام التحوط النفطي 15.5 في المائة على أساس ربع سنوي في الربع الثالث، لكن حجم التحوط ظل أقل 62 في المائة من مستويات 2020، موضحا أن سيولة التحوط من غير المرجح أن تتأثر سلبا بالسرعة المتزايدة لعمليات الدمج.

وأشار التقرير إلى أن أداء أسواق النفط جاء متقلبا للغاية خلال الأسبوعين الماضيين، وقد أدت التقلبات الكبيرة في المعنويات الكلية إلى تحركات الأسعار، لافتا إلى أن السؤال الرئيس لعام 2024 سيكون هو مدى أهداف «أوبك» الأخرى.

من ناحيته، ذكر تقرير وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية، أن اجتماع «أوبك +» يأتي في أوقات صعبة، خاصة في مواجهة انخفاض أسعار النفط وتوقعات السوق غير المؤكدة.

وأشار التقرير إلى تزامن الموعد الجديد لاجتماع «أوبك +» مع حفل افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، أو COP28، الذي تستضيفه الإمارات، عضو منظمة «أوبك».

وأوضح التقرير، أنه مع توقع اعتدال الطلب العالمي على النفط في الربع الأول من 2024، يبدو أن تحالف «أوبك +» مستعد لتمديد تخفيضات الإنتاج، على الرغم من أن المدة لم يتم تحديدها بعد. كما يقول المحللون وبالإضافة إلى ذلك يمكن النظر في تخفيضات أعمق، كما ألمح بعض مسؤولي «أوبك +».

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، مع انحسار علاوة المخاطر المرتبطة بالعوامل الجيوسياسية، تراجعت أسعار النفط، الجمعة، فيما حققت مكسبا أسبوعيا للمرة الأولى منذ أكثر من شهر، قبيل اجتماع «أوبك +» الأسبوع المقبل، والذي يتم خلاله اتخاذ قرار بشأن تخفيضات الإنتاج في 2024.

جاء ذلك التراجع اليومي مدعوما بانحسار المخاطر الجيوسياسية، وبعد التوصل لتهدئة في فلسطين، ومع إطلاق سراح بعض الرهائن في غزة.

وتراجع سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت 84 سنتا، بما يعادل 1 في المائة، إلى 80.58 دولار للبرميل، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.56 دولار أو 2 في المائة عن إغلاق الأربعاء عند 75.54 دولار (حيث لم تكن هناك تسوية لخام غرب تكساس الوسيط الخميس 23 نوفمبر، بسبب العطلة في الولايات المتحدة).

وخلال أسبوع، حقق كلا العقدين أول مكاسب أسبوعية لهما في خمسة أسابيع، وذلك في الوقت الذي تستعد فيه «أوبك +» لاجتماع تحتل فيه تخفيضات الإنتاج صدارة رأس جدول أعماله بعد التراجعات في أسعار النفط في الآونة الأخيرة بسبب مخاوف حيال الطلب ونمو المعروض.

من جانب آخر، استقر عدد حفارات النفط الأمريكية خلال الأسبوع الماضي دون تغيير عن السابق، بينما ارتفعت منصات التنقيب عن الغاز الطبيعي.

وأظهر التقرير، الصادر عن شركة بيكر هيوز الأمريكية الأربعاء (22 نوفمبر) استقرار عدد حفارات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة عند 500 حفارة خلال الأسبوع الماضي.

ووفق التقرير -الصادر في 22 نوفمبر 2022- فقد استقرت حفارات النفط الأمريكية بعدما ارتفعت الأسبوع الماضي للمرة الأولى في ثلاثة أسابيع، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

تجدر الإشارة إلى أن بيكر هيوز أصدرت تقرير الحفارات الأربعاء بدلا من موعده المعتاد الجمعة من كل أسبوع، بسبب عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة.

استقر عدد حفارات النفط الأمريكية في حوض برميان عند 307 حفارات خلال الأسبوع الماضي دون تغيير عن الأسبوع السابق، كما لم تشهد حفارات حوض إيجل فورد أي تغيير، لتظل عند 47 حفارة للأسبوع الخامس على التوالي.

وارتفع عدد الحفارات في حقل كانا وودفورد بمقدار حفارة واحدة، ليصل الإجمالي إلى 15 حفارة، بينما انخفض العدد في حوض «دي جي نيوبرارا» بمقدار حفارة، ليسجل 14 حفارة.

البرازيل تزيد الطاقة المتجددة 3 أضعاف بحلول 2030 الاقتصادية

وقعت البرازيل اتفاقا لزيادة الطاقة من المصادر المتجددة على المستوى العالمي لثلاثة أمثال بحلول 2030، والابتعاد عن استخدام الفحم، لتنضم إلى اتفاق محتمل يدعمه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وقال مسؤول أوروبي مطلع، «إن أكبر دولة في أمريكا الجنوبية صارت الآن واحدة من نحو 100 دولة وقعت على الاتفاق».

ووفقا لـ«رويترز» قالت مصادر في وقت سابق من هذا الشهر، «إن الهدف هو أن يتم اعتماد الاتفاق رسميا من قبل القادة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) الذي ينطلق هذا الأسبوع في دبي».

وقالت سفارة البرازيل في أبوظبي في رسالة إلى وزارة الخارجية الإماراتية «إن الدولة ستنضم إلى الاتفاق الذي يحمل اسم (التعهد العالمي بأهداف الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة)».

وأكد متحدث باسم وزارة الخارجية البرازيلية أن البلاد قررت الانضمام إلى الاتفاق.

والبرازيل لاعب رئيس بالفعل في مجال الطاقة المتجددة، إذ تأتي أكثر من 80 في المائة من كهرباء البلاد من مصادر متجددة على رأسها الطاقة الكهرومائية، بالتوازي مع توسع سريع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية، «إنه على الرغم من أن البرازيل تدعم زيادة استخدام الطاقة المتجددة إلى ثلاثة أمثالها على مستوى العالم، فإن ذلك غير ممكن من الناحية الحسابية محليا».

وأضاف «لن تكون البرازيل قادرة على زيادة الطاقة المتجددة فيها إلى ثلاثة أمثالها، لأن استخدامها مرتفع جدا بالفعل، لكن البرازيل تعزز مرة أخرى دعمها لمصادر الطاقة المتجددة».

وتلتزم مسودة التعهد بشأن الطاقة الجديدة «بالخفض التدريجي لاستخدام طاقة الفحم»، بما في ذلك إنهاء تمويل المحطات الجديدة للطاقة التي تعمل بالفحم.

ووفقا للبيانات الرسمية، يستخدم الفحم لإنتاج ما يزيد قليلا على 1 في المائة فقط من كهرباء البلاد.

كما تتضمن المسودة تعهدا بزيادة المعدل السنوي العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة إلى المثلين ليصل إلى 4 في المائة سنويا حتى 2030.

موسكو وأنقرة تناقشان خريطة طريق لإنشاء مركز الغاز الطبيعي

الاقتصادية

قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي أمس، إنه من المتوقع أن تتوصل موسكو وأنقرة إلى اتفاق حول إنشاء مركز للغاز الطبيعي في تركيا في المستقبل القريب.

وأضاف أن شركتي غازبروم الروسية وبوتاش التركية تتعاونان بشكل وثيق وتناقشان خريطة طريق المشروع.

ووفقا لـ«رويترز» ذكر نوفاك في مقابلة مع قناة روسيا 24 التلفزيونية، «أنا واثق من أنه سيتم التوصل إلى اتفاقات بشأن التنفيذ العملي لهذا المشروع في المستقبل القريب».

وفيما يتعلق بمركز الغاز التركي، قال نوفاك إن هناك تفاعلا بين شركة غازبروم الروسية وشركة بوتاش التركية، «ويعتزم الوفد التركي زيارة سانت بطرسبيرج، للتعرف على التطورات الخاصة بالمشروع».

واقترحت روسيا العام الماضي إنشاء مركز للغاز في تركيا لتعويض ما فقدته من مبيعات إلى أوروبا، وهو ما يصب في مصلحة أنقرة التي ترغب منذ وقت طويل في أن تصبح مركز تداول للدول المتعطشة للطاقة.

ولم تحرز المناقشات تقدما كبيرا، إذ تعرضت تركيا لزلزال مدمر في فبراير ثم ركزت على الانتخابات في مايو. وقال مصدران مطلعان على المشروع إن خلافات بشأن من يجب أن يكون المسؤول عن المركز أخرت المفاوضات أيضا.

وأفادت وكالة «بلومبيرج» في وقت سابق، بانخفاض حصة إيرادات النفط والغاز الروسي بواقع 15 نقطة مئوية على أساس سنوي، وبمقدار 2.9 تريليون روبل، لتصل إلى 5.58 تريليون روبل.

يأتي تراجع الإيرادات مدفوعا بانخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى المناورة الضريبية في صناعة النفط والغاز. وزادت الإيرادات غير النفطية وغير الغازية بواقع 2.93 تريليون روبل، خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر، لتصل إلى 14.16 تريليون روبل بسبب تحفيز الميزانية.

في غضون ذلك، قال ألكسندر نوفاك، «إن إمدادات الغاز الروسية إلى الصين ستصل إلى 100 مليار متر مكعب سنويا في المستقبل». وقال نوفاك خلال جلسة حكومية في مجلس الاتحاد الروسي «بحلول نهاية هذا العام نخطط للوصول إلى 22 مليار متر مكعب، وسنصل إلى إمدادات الطاقة الكاملة بسعة 38 مليار متر مكعب في 2025، ويجري تنفيذ مشروع طريق آخر في الشرق الأقصى لنقل عشرة مليارات متر مكعب من الغاز، ويتم العمل على مشروع (قوة سيبيريا - 2)، الذي سيمر عبر منغوليا، بسعة 50 مليار متر مكعب، وبالتالي سيصل الحجم الإجمالي للإمدادات في هذا الاتجاه إلى نحو 100 مليار متر مكعب من الغاز». وأشار في الوقت نفسه، إلى أن الحجم الإجمالي لإنتاج الغاز في روسيا سينخفض في 2023 إلى 642 مليار متر مكعب من 673.8 مليار متر مكعب في العام السابق وفق وكالة «تاس» الروسية.

مخلفات طبق الفوندو وقود للطائرات الاقتصادية

في مدينة شينغدو الصينية الشهيرة بطبق الفوندو، يغمس زبائن المطاعم شرائح اللحم وقطع الخضر في الزيت المغلي الممتزج بالبهارات، من دون أن يدركوا أن مخلفات وجبة الطعام هذه ستستخدم وقودا للطائرات.

فمطاعم شينغدو، عاصمة مقاطعة سيتشوان «جنوب غرب الصين» التي يشكل طبق الفوندو مفخرة مطبخها، تنتج سنويا نحو 150 ألف طن من المخلفات المتأتية من هذا السائل الأحمر الدهني.

وبحسب «الفرنسية» تتلقف شركة «جينشانغ» المحلية هذا السائل، فتعالجه وتحقق منه كسبا كبيرا، إذ تصدره بعد تصفيته لاستخدامه وقودا في قطاع الطيران.

وتنتج الشركة سنويا ما يصل إلى 150 ألف طن من الزيت ذي النوعية الصناعية، بواسطة الدهون المتجمعة في الزيت المستخدم في الفوندو، وأيضا من زيوت مطاعم أخرى في شينغدو، كشبكة «كاي إف سي» لوجبات الدجاج السريعة.

ويجول مندوبو «جينشانغ» مساء كل يوم على مئات المطاعم في شينغدو.

وما إن يغادر الزبائن المطاعم، حتى يبادر موظفوها وندلها إلى صب المرق في مرشح لفصل الزيت عن الماء.

ويرتدون لهذا الغرض مآزر سميكة وقفازات مطاطية بطول الكوع لحماية أنفسهم، ثم يتولى مندوبو الشركة جمع الصفائح المملوءة بهذا السائل.

وقال أحد هؤلاء ويدعى تشينغ وهو يضع صفائح الخليط السميك في مركبة لنقل البضائع: «إنها وظيفة رائعة! ألعب لعبة الماجونغ أثناء النهار وأعمل في الليل».

جبال من المخلفات

تنقل هذه الحمأة إلى مصنع «جينشانغ»، في ضواحي مدينة شينغدو.

ثم تسكب في أوعية ضخمة قبل أن تخضع لعملية تكرير للتخلص من الماء والشوائب المتبقية، فتأتي النتيجة زيتا ذا نوعية صناعية من اللون الأصفر الفاتح.

ويصدر هذا المنتج بعد ذلك إلى زبائن معظمهم في أوروبا والولايات المتحدة وسنغافورة، هم الذين يتولون تحويله وقود طائرات مستداما.

ويمكن أن يساهم هذا النوع من الوقود في الحد من البصمة الكربونية لقطاع الطيران الذي كان شكل 2 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة باستهلاك الطاقة عام 2022.

إلا أن وقود الطائرات المستدام لا يتجاوز 0.1 في المائة من أنواع الوقود المستخدمة راهنا في الطائرات، ويعود ذلك إلى أكلاف المعالجة وقلة عدد الشركات التي توفره.

لكنه، في حال حصول «زيادة هائلة في الإنتاج»، يمكن أن «يساهم بنحو 65 في المائة في خفض الانبعاثات المطلوب في قطاع الطيران للوصول إلى القضاء على الانبعاثات سنة 2050».

وتطمح «جينشانغ» في الوقت الراهن إلى بناء منشأتها الخاصة لإنتاج وقود الطائرات المستدام.

وتبذل الصين جهودا كبيرة لمكافحة جبال المخلفات الناتجة عن إهدار الغذاء لدى سكانها البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة.

يرقات شرهة

يصل حجم الإهدار الغذائي السنوي للمطاعم ومتاجر السوبر ماركت والمستهلكين في الصين إلى نحو 350 مليون طن من المنتجات الزراعية، أي ما يفوق ربع الإنتاج السنوي، وفقا لدراسة نشرتها «نيتشر» عام 2021.

وفي مطامر النفايات، ينبعث غاز الميثان، وهو أحد غازات الدفيئة، من مخلفات الطعام المتحللة بشكل أسرع مما ينبعث من معظم المواد الأخرى، وفقا لوكالة حماية البيئة الأمريكية.

ونشرت الصين أخيرا خطة لمكافحة انبعاثات غاز الميثان، من أبرز ما تلحظه إقامة مشاريع مبتكرة لمعالجة مخلفات الطعام.

وتستعين شنغهاي مثلا بيرقات «ذباب الجندي الأسود» (Hermetia illucens) للإفادة من هذه النفايات.

وفي مصنع لاوغانغ للمعالجة، توجد غرفة ضخمة تضم 500 مليون يرقة تلتهم ما يصل إلى 2500 طن من مخلفات الطعام يوميا، على ما شرح نائب مدير الموقع وو يويفنغ.

وعند التبرز، تفرز هذه اليرقات مادة تستخدم كسماد. وهذه اليرقات نفسها، عند تسمينها جيدا، تتحول غذاء للماشية في المزارع.

اختتام مشاركة وفد المملكة في مؤتمر الإيكاو الثالث للطيران وأنواع الوقود البديل بدبي

المدينة

اختتم وفد المملكة برئاسة معالي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالله الدعيلج مشاركته في مؤتمر الإيكاو الثالث للطيران وأنواع الوقود البديل، الذي استضافته الهيئة العامة للطيران المدني بدولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من 20 حتى 24 نوفمبر 2023 في دبي.

واستعرض الوفد الدور الريادي للمملكة في حماية البيئة سواءً ضمن إطار منظمة «الإيكاو» أو «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي» أو غيرهما من المنظمات، وتبني المملكة عدة مبادرات منها «اقتصاد الكربون الدائري» ومبادرتي «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر»، «ووقود الطيران منخفض الكربون».

وأكد وفد المملكة في ورقة عمل قدمها خلال أعمال المؤتمر أهمية المبادئ والعناصر الأساسية الواجب تبنيها للاتفاق على إطار عالمي لتطوير ونشر أنواع «وقود الطيران المستدام» و «وقود الطيران المنخفض الكربون»، إضافة إلى مصادر الطاقة الأنظف للطيران، وتبني السياسات الشاملة المحايدة دون تمييز ضد أي من مصادر الطاقة أو التقنيات أو أنواع الوقود.

وعقد وفد المملكة اجتماعات ثنائية - كل على حدة - مع وفود الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، جمهورية الصين الشعبية، كندا، مملكة إسبانيا، جمهورية الهند، جمهورية البرازيل الاتحادية، جمهورية نيجيريا الاتحادية، جمهورية إثيوبيا.

وجرى خلال الاجتماعات استعراض عددٍ من الموضوعات المتعلقة بالمؤتمر، إضافة للموضوعات ذات الاهتمام المشترك وبحث سبل تعزيز الروابط الاقتصادية والفرص الاستثمارية، وسبل التعاون في مجال النقل الجوي.

يذكر أن المؤتمر الثالث للطيران وأنواع الوقود البديل شهد حضور أكثر من 1000 مشارك من مختلف أنحاء العالم، ووفود حكومية من أكثر من 90 دولة، وأكثر من 30 منظمة دولية وإقليمية ذات صلة؛ بهدف التحاور وتبادل الخبرات حول سبل خفض الانبعاثات الكربونية بقطاع الطيران.

قبل اجتماع «أوبك+».. أسعار النفط تسجل أول مكاسب أسبوعية

عكاظ

فيما تراجعت أسعار النفط في آخر تعاملات لها مع انحسار العلاوة المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية بدعم إطلاق سراح بعض الرهائن في غزة، إلا أن الأسعار حققت مكاسب أسبوعية للمرة الأولى منذ أكثر من شهر قبيل اجتماع «أوبك+» الأسبوع القادم؛ لاتخاذ قرار بشأن تخفيضات الإنتاج في 2024.

ونزل سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت في تعاملات، أمس، 84 سنتاً بما يعادل 1% إلى 80.58 دولار للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.56 دولار أو 2% عن إغلاق (الأربعاء) الماضي عند 75.54 دولار.

وحقق كلا العقدين أول مكاسب أسبوعية لهما في خمسة أسابيع، وذلك في الوقت الذي تستعد فيه «أوبك+» لاجتماع تحتل تخفيضات الإنتاج صدارة رأس جدول أعماله بعد التراجعات في أسعار النفط أخيراً؛ بسبب مخاوف حيال الطلب ونمو المعروض، خصوصاً من المنتجين من خارج «أوبك».

يذكر، أن «أوبك+»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء من بينهم روسيا، أعلنت (الأربعاء) الماضي، تأجيل اجتماعها من 26 نوفمبر الجاري إلى الثلاثين منه.

«الأرصاد الجوية» تنصح ألمانيا بإعادة النظر في التخلي عن الطاقة النووية

الشرق الأوسط

نصح رئيس المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (دبليو إم أو) بيتري تالاس، ألمانيا بإعادة النظر في التخلي عن الطاقة النووية.

وفي تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية، قال تالاس في جنيف: «الطاقة النووية تقنية جيدة لإنتاج طاقة صديقة للمناخ»، ورأى أن تحقيق التخلي عن الفحم مع الحفاظ على إنتاج ما يكفي من الطاقة بأسعار في المتناول، سيكون صعباً من دون طاقة نووية، وأردف: «أود أن أدعو الحكومة الألمانية إلى إعادة التفكير في التخلي عن الطاقة النووية».

تجدر الإشارة إلى أن مجلس المناخ العالمي الذي يقوم بدراسة حالة المناخ وتوصيفها علمياً تحت إشراف منظمة (دبليو إم أو)، يروج في تقاريره إلى استخدام كل مصادر الطاقة غير الأحفورية ومنها الطاقة النووية أيضاً، وذلك من أجل تخفيض غازات الاحتباس الحراري.

وفي مرسوم تصنيفي، أدرجت المفوضية الأوروبية الكهرباء المولدة من الطاقة النووية ضمن مصادر الطاقة الخضراء. وتبدأ فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة السنوي بشأن المناخ (كوب 28) في دبي في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي.

وأعرب تالاس عن أمله في أن تعلن الدول المشاركة عن إجراءات مشددة لحماية المناخ من أجل الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض بقدر المستطاع عند 1.5 درجة مقارنة بمستواها قبل الثورة الصناعية.

وقال تالاس: «إذا كانت ألمانيا عازمة على الاستمرار عند نفس الاستهلاك الحالي للطاقة أو إنتاج المزيد على سبيل المثال من أجل التنقل الكهربائي، فإنه سيكون من الصعب القيام بكل هذا باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح»، مشيراً إلى أن ألمانيا ستكون عندئذ أمام الاختيار بين شراء الطاقة من فرنسا على سبيل المثال، حيث يتم توليد جزء من الكهرباء هناك من محطات الطاقة النووية أو أن تقدم على تعريض اقتصادها لتداعيات جراء نقص الطاقة.

واختتم تالاس تصريحاته محذراً: «إذا أصبحت تكاليف الطاقة (في ألمانيا) مرتفعة للغاية مقارنة بدول أخرى، فلا يمكن أن يكون هناك ما يجذب بعض القطاعات الصناعية للبقاء في ألمانيا».

كانت ألمانيا من بين أضعف الاقتصادات في أوروبا هذا العام، حيث أثر ارتفاع تكاليف الطاقة، وضعف الطلب العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة. وأظهرت بيانات، يوم الجمعة، أن اقتصادها انكمش في الربع الثالث.

وقال وزير المالية الألماني كريستيان ليندنر لإذاعة «دويتشلاند فونك» العامة، يوم الجمعة، في هذا الصدد، إن من المقرر أن ينتهي عمل صندوق الاستقرار الاقتصادي لألمانيا، الذي يساعد المستهلكين في مواجهة ارتفاع تكاليف الطاقة، بنهاية

ديسمبر (كانون الأول) المقبل.

وأضاف ليندنر أن «هذا يعني أنه لن يكون هناك مزيد من عمليات الدفع من الصندوق العام المقبل. وستنتهي فترة سريان كبح أسعار الكهرباء والغاز. ويجب أن ينتهي ذلك أيضاً في 31 ديسمبر».

وتسارع الحكومة جاهدة للحصول على أموال بعدما تفاجأت بحكم المحكمة الدستورية الأسبوع الماضي الذي قلب خطط ميزانية الائتلاف رأساً على عقب. وترك قرار المحكمة، الميزانية الاتحادية بعجز يبلغ 60 مليار يورو (66 مليار دولار).

وقضت المحكمة بأن قواعد الدين الصارمة في ألمانيا لا تسمح للحكومة بإعادة توجيه أموال تم اقتراضها في الأصل خلال جائحة فيروس «كورونا»، عندما تم تعليق حدود الدين على أساس طارئ، إلى مكافحة تغير المناخ بدلاً من ذلك.

وبنهاية أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، قدّم الصندوق 31.2 مليار يورو، من بينها 11.1 مليار يورو للحد من ارتفاع أسعار الغاز و11.6 مليار يورو للحد من ارتفاع أسعار الكهرباء، إضافة إلى 4.8 مليار يورو للمساعدات الطارئة للغاز الطبيعي و3.7 مليار يورو في شكل دعم لرسوم شبكة الطاقة.

وفي معرض رده على سؤال عما إذا كانت الدولة ستتدخل لتغطية أسعار الغاز المرتفعة في العام المقبل، قال ليندنر إنه «ليس من المتوقع حدوث ذلك. يجب الإجابة عن مثل هذه الأسئلة عندما تظهر على أرض الواقع».

وقال إنه «لا ينبغي الافتراض أننا سنشهد وضعاً طارئاً مع الكهرباء والغاز والاستدامة الاقتصادية في بداية العام المقبل. ويمكن الافتراض نتيجة لذلك ألا يكون هناك مبرر لأي حالة طوارئ. وفي حال حدوث عكس ذلك، سيتعين اتخاذ قرارات حينذاك».

رؤية سعودية لمستقبل الطاقة

البلاد

أعرب الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة عن ترحيب وسعادة المملكة العربية السعودية باستضافة مؤتمر الطاقة العالمي لعام 2026م، في هذا الوقت الذي يمثل مرحلة مهمة لقطاع الطاقة العالمي

جاء ذلك بمناسبة إعلان مجلس الطاقة العالمي عن استضافة المملكة ، ممثلة في وزارة الطاقة، للنسخة السابعة والعشرين للمؤتمر خلال الفترة من 26 إلى 29 من شهر أكتوبر لعام 2026م في مدينة الرياض.

ونالت المملكة هذه الاستضافة بعد تقديم عروض تنافسية للغاية أتيحت من جميع أعضاء اللجان الوطنية في المجلس، الذي يزيد عددهم عن 70 عضوًا يمثلون أكثر من 3 آلاف منظمة من منظومة الطاقة بأكملها ، وقد أسهم مؤتمر الطاقة العالمي – الحدث العالمي الأبرز والأكثر شمولية وتأثيرًا في مجال الطاقة – في دعم تحولات الطاقة لأكثر من قرن عبر ربط أصحاب المصلحة الذين يمثلون جميع اهتمامات الطاقة من جميع أنحاء العالم. وقال سموه:لا شك أن مؤتمر الطاقة العالمي، الذي انطلق منذ قرن، يحظى بمكانة خاصة لدى قيادات قطاع الطاقة في العالم، باعتباره حدثًا عالميًا يلتقي فيه جميع الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة، من الدول المنتجة والمستهلكة، وستسعى المملكة جاهدة، من خلال تنظيم هذا المؤتمر لتحقيق الأهداف التي يرمي إليها المؤتمر، والتي تتطلع إليها المملكة من خلال رؤية "السعودية 2030", وأؤكّد لجميع المشاركين الذين سيحضرون المؤتمر أنهم سيحظون بمؤتمر عالي المستوى من جميع الجوانب، يُعقد في إطار من الحفاوة والضيافة السعودية".

رؤية إستراتيجية

من جانبه، قال الدكتور رئيس مجلس القادة في مجلس الطاقة العالمي مايك هوارد: "أظهر العرض التنافسي للمملكة بوضوح رؤيتها الإستراتيجية لمؤتمر الطاقة العالمي، حيث تضمن العرض دعمًا مؤسسيًا وحكوميًا قويين، وسيحتفي مؤتمر الطاقة العالمي في دورته السابعة والعشرين بتراث هذا الحدث مع رؤية المملكة الإستراتيجية لمستقبل الطاقة في ظل العالم المتغير اليوم". ويجمع مؤتمر الطاقة العالمي أكثر من 150 متحدثًا تنفيذيًا ، وأكثر من 250 متحدثًا و70 وزيرًا، وأكثر من 7000 من أصحاب المصلحة الدولي

ن في مجال الطاقة، حيث يربط هذا المؤتمر بين القطاعات، والمناطق الجغرافية، والأنظمة لتحقيق تحول طاقة أكثر عدالة. من جهتها قالت الأمينة العامة والرئيسة التنفيذية لمجلس الطاقة العالمي الدكتورة أنجيلا ويلكينسون: "أهنئ المملكة العربية السعودية على عرضها الناجح لاستضافة النسخة السابعة والعشرين لمؤتمر الطاقة العالمي, وبينما تعد تحولات الطاقة فائقة الأهمية، فإنه لا يجب أن تقع على عاتق قطاع الطاقة فحسب، حيث بات التعاون مطلوبًا بين قطاعات الطاقة كلها، وهذا ما يجيده المؤتمر. وستضمن القيادة الرشيدة للمملكة والمجتمع العالمي لمؤتمر الطاقة العالمي خلال المؤتمر في دورته السابعة والعشرين عمل قيادات الطاقة من حول العالم على تحقيق تحولات طاقة أسرع وأكثر إنصافا وأبعد مدى".

وستصبح المملكة العربية السعودية المستضيف الرسمي لمؤتمر الطاقة العالمي بعد انعقاد النسخة السادسة والعشرين لمؤتمر الطاقة العالمي القادمة في روتردام، هولندا. وستنظم المملكة جناحًا لها خلال هذا الحدث المهم. وستنتقل دورة انعقاد المؤتمر ليصبح كل عامين بعد انعقاد المؤتمر في شهر إبريل 2024م.

شكراً